الأنباء
الاثنين 18 فبراير 2013

خلال حوار مفتوح أقيم بديوان الكتاب الأكاديميين في الرميثية لمجموعة 62

السبيعي: الكويت تمر بمرحلة مفصلية تحتاج إلى الحكمة والتعاون أكثر من الاندفاع والمواجهة

عدنان المطوع وسعود السبيعي ود.بدر الخضري وعبدالحسين السلطان

ذكر المنسق الاعلامي لمجموعة 62 سعود السبيعي ان الكويت تمر بمرحلة مفصلية تحتاج إلى الحكمة أكثر من حاجتها إلى الاندفاع، وإلى التعاون أكثر من المواجهة، وإلى المصافحة أكثر من التحدي.

جاء خلال الحوار المفتوح الذي اقيم مساء امس الاول في ديوان الكتاب الاكاديميين في الرميثية بحضور عدد من الاكادميين في مختلف المجالات والتخصصات.

وبين السبيعي أن المجموعة نجحت في الحضور الإعلامي كطرف سياسي وطني لمختلف شرائح المجتمع رغم حداثة تشكيلها في بناء رأي عام لدى غالبية المجتمع الكويتي الداعم لأطروحات وأهداف المجموعة.

وأضاف أن كل ما تحقق ما كان ليتحقق لولا استناده إلى المضامين والقيم والاهداف والتطلعات التي حملها أعضاء مجموعة 62 التي عبرت عنها في بيانات عدة، لافتا إلى ان المجموعة أصدرت عدة بيانات تحمل في مضامينها أهداف المجموعة.

وأكد السبيعي ان مجموعة 62 مكونة من 62 شخصية على مختلف الانتماءات حيث اجتمعوا واعلنوا في فترة سابقة عن هذا التجمع دعما للقيم الوطنية والاخلاقية.

وقال السبيعي ان الاعتراض على الأحكام القضائية يتم عبر القضاء وفقا للقنوات القانونية والأطر الدستورية، حيث طالب في الوقت نفسه بإطلاق مبادرة حكومية برلمانية تهدف الى رفع مستوى معيشة محدودي الدخل من المواطنين.

واضاف: يجب التأكيد على احترام مبدأ الفصل بين السلطات والمنصوص عليه في المادة 50 من الدستور، وان القضاء هو الملاذ الأخير للدولة الديموقراطية، وأي إساءة لجسد القضاء هو بمثابة إساءة مباشرة للدستور ودولة القانون والمؤسسات.

وشدد على أن استقلال السلطة القضائية جعل الدستور عاصما من التدخل في أعمالها أو التأثير على مجرياتها أو المساس بأحكامها، وعلى ذلك لا يمكن القبول بمحاولات الافتئات على عمل السلطة القضائية أو محاولات تعطيل دورها احتراما للدستور.

وأوضح ان التنمية امر مهم وضروري في كل دولة حتى ترتقي لكن هذا الامر لن يحدث الا بعد تضافر السلطتين مع بعضها البعض.

وأشار السبيعي الى ضرورة التعاون الجدي بين السلطتين لإيجاد مخرج عادل لقضية فوائد القروض، على أن تكون لصالح الفئات المتعثرة والمتضررة من المواطنين لتحقق الاستقرار الاجتماعي للأسر الكويتية.

● عبدالله البالول

قبازرد: «هيومن رايتس» قفزت على الحقائق وعبثت بمبدأ الفصل بين السلطات

م.جاسم قبازرد

أصدرت «مجموعة 62» بيانا صحافيا أمس على لسان المنسق الإعلامي م.جاسم قبازرد قالت فيه: قال تعالى في محكم كتابه الحكيم: (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون) صدق الله العظيم.

انتقدت «مجموعة 62» المغالطات والتناقضات والتحريف الذي تضمنه تقرير منظمة «هيومن رايتس» الأخير حول الكويت، مؤكدة أن القفز على المعاني وتحوير المفردات هو النهج الذي ابتدعته المنظمة لتشويه سمعة الكويت إرضاء لجماعة خالفت القانون والدستور وضربت بالقيم المجتمعية عرض الحائط، وتماشيا مع أجنداتهم وأهدافهم، لافتة الى أن هذا يضفي ضلالا على مصداقية التقرير الذي تضمنت فقراته تدخلا بأعمال السلطة القضائية وينم عن جهل بالقوانين الكويتية التي شرعتها مجالس منتخبة.

وأوضحت المجموعة على لسان منسقها الإعلامي م.جاسم قبازرد أن أول هذه التناقضات ينطلق من انتقادات «هيومن رايتس» لمساحة التعبير عن الرأي في الكويت رغم قيامها بعرض تقريرها في ندوة عامة في احدى جمعيات المجتمع المدني دون تدخل من الدولة، وتساءل قبازرد: أي تناقض هذا؟ فكثير من الدول ترفض السماح للمنظمة بعرض تقاريرها داخلها أو في وسائل إعلامها، في حين أن السلطات الكويتية منحتهم المجال لعقد مؤتمرهم الصحافي لنشر تقريرهم دون تدخل من الدولة.

وأشار قبازرد الى تقرير «هيومن رايتس ووتش» الذي تحدث عن أوضاع حقوق الإنسان في الكويت بصورة سلبية ومخالف للواقع يغلب عليه الانتقائية، مشيرا الى أن التقرير اغفل استخدام المتظاهرين للقوة المفرطة مع رجال الأمن واستفزازهم أثناء المسيرات واعتداءهم على حق التنقل للمواطنين وهو حق دستوري.

وأضاف ان التقرير لم يشر إلى ما قام به هؤلاء الخارجون على القانون من إتلاف لمركبات الأمن وعرقلة حركة المرور على الطرق السريعة وقطع للطرقات ونشر الفوضى والرعب في قلوب الأهالي وهذا ما لا تقبله أي دولة، ولفت قبازرد الى أن مخالفي القانون عمدوا الى إطلاق مسيراتهم في المناطق السكنية الآمنة وأتلفوا الممتلكات العامة وعاثوا في الشوارع تدميرا وفوضى وأزعجوا السكان الأبرياء، وقال إن هؤلاء نهجوا منهجا آخر خارج قبة البرلمان حيث لم يشاركوا في الانتخابات بمحض إرادتهم.

وأردف متسائلا: كيف نعتبر هذا التقرير محايدا يعبر عن الواقع في الوقت الذي تعمد فيه غض النظر عن كل التجاوزات المذكورة والتي تعتبر انتهاكا جسيما لحقوق المواطنين وسط صمت مريب من المنظمة؟!

ورفض قبازرد التدخل السافر للمنظمة في سلطات الدولة عبر حديثها عن القضاء والأحكام الصادرة عنه فيما يخص محاكمة المسيئين للذات الأميرية والذين لقبتهم بالنشطاء السياسيين في قفز واضح على الحقائق وتزوير فج لمعاني المفردات، مشددا على أن الفرق كبير بين حرية التعبير عن الرأي والانفلات والخروج على القانون والعادات والتقاليد فالحرية تعني القدرة على إتيان الحقوق دون الإضرار أو الاعتداء على الغير، وتساءل قبازرد هل يتوقع مسؤول قسم الشرق الأوسط في المنظمة أن يتبوأ مقعد القضاء ليعبث بالقوانين كيفما يشاء تحت شعار حقوق الإنسان؟!

وأكد قبازرد أن ذلك يبرز الازدواجية واختلال المعايير في تقرير هيومن رايتس الأخير عن الكويت، حيث يطالب بالديموقراطية وفي الوقت نفسه يشجع خروج المتظاهرين على الدستور والقوانين. وتساءل المنسق الإعلامي عن المصدر الممول للرحلات المكوكية المتلاحقة من وإلى الكويت لممثلي المنظمة. وأكد قبازرد أن العنف في مسيرات الكويت كان بمبادرة المتظاهرين وليس من رجال الأمن.

وطالب المنظمات الحقوقية بتوخي الحيطة فيما تنشره من تقارير وبيانات، وتحري الدقة والموضوعية على أن تنأى بنفسها عن أن تكون أداة بيد أي طرف في الصراع السياسي وللأجندات الخاصة وعليها أيضا التأكد من حقيقة المعلومات الواردة إليها بالاستماع الى الشعب بكافة توجهاته وأطيافه وشرائحه.

مكونة من خمسة نواب ترأسها عمان وعضوية العراق والأردن والجزائر والكويت

الخنفور: تشكيل لجنة حوار عربي ـ إيراني لحل قضية جزر الإمارات

سعد الخنفور مشاركا في لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي في البرلمان العربي (ناصر عبدالسيد)

أكد النائب عضو اللجنة التشريعية بالبرلمان العربي النائب أحمد المليفي ان الهدف من اجتماعات لجان لبرلمان العربي هو وضع اللائحة الداخلية للبرلمان، مشيرا إلى ان البرلمان العربي قادر على حل قضاياه العربية ووضع مبادرات من شانها التوصل الى حلول لحماية الشعوب وتقريب وجهات النظر خاصة، ويعمل البرلمان العربي من اجل الشعوب العربية ولسد الفجوة بين الأنظمة وشعوبها، جاء ذلك خلال مشاركته لليوم الثاني على التوالي في اجتماعات اللجان الاربع للبرلمان العربي. وأعلن عضو البرلمان العربي بلجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي النائب سعد الخنفور عن تشكيل لجنة حوار عربي-إيراني لحل قضية جزر الإمارات المحتلة من قبل إيران. جاء ذلك خلال اجتماعات اللجان الاربع التابعة للبرلمان العربي والتي تجتمع لليوم الثاني على التوالي بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية وذكر الخنفور ان لجنة الحوار العربي-الإيراني تضم خمسة أعضاء بينهم سعد الخنفور وترأسها سلطنة عمان، كما تشمل العراق والأردن والجزائر. وأعرب عن أمله في أن تقوم اللجنة بزيارة رسمية إلى إيران ودولة الإمارات العربية المتحدة، مشيرا إلى أن هذه اللجنة أنشئت أسوة بلجنة الحوار العربي-التركي بهدف تقريب وجهات النظر، متمنيا أن تحل هذه القضية في اقرب وقت ممكن. وأكد الخنفور أن اختيار أعضاء اللجنة تم بالإجماع، معربا عن أمله أن يخدم البرلمان العربي الأمة الإسلامية والعربية كافة.

وأشار إلى ضرورة أن يقر البرلمان العربي عدة قوانين تخدم الأمة العربية في الفترة المقبلة. ومن جانبه قال العضو بلجنة الشؤون الاجتماعية والثقافية والمرأة والشباب بالبرلمان العربي النائب فيصل الكندري ان اللجنة بحثت العديد من القضايا التي تهم وتخص الشعب العربي من الأسرة والأطفال والشباب والمتغيرات التي تحدث في الشعوب العربية وحاجة هذه الأسر لمساعدة الدول العربية وتكاتفها ودعم هذه الأسر.

وأضاف أن ما يعانيه النازحون السوريون في الدول المجاورة لسورية بالإضافة إلى اللاجئين الفلسطينيين يحتم على الجميع الاهتمام بهؤلاء وسد حاجتهم من الغذاء والمسكن والأمان، لذلك تم خلال اجتماع اللجنة اقتراح تأسيس صندوق إغاثة لهذه الأسر. وأشار الكندري إلى تشكيل لجنة فرعية لوضع اللائحة الداخلية والتصور بشأن الصندوق المقترح لعرضه على اللجنة الرئيسية تمهيدا لطرحه أمام المجلس.

وذكر أن اللجنة أوصت بدعم هذه الفئات بالإضافة إلى الاجتماع مع الأمين العام المساعد المختص بالجامعة لرعاية هذه الأسر المنكوبة في الوطن العربي إلى جانب عقد المؤتمرات في العديد من الدول العربية من اجل تسليط الضوء على معاناة هذه الأسر.

وحول تعزيز دور المرأة في المجتمعات العربية، أكد أهمية دور المرأة إذ أعطاها الدين والشرع الأولوية في بناء الأسرة ودعم حقوقها، مشيرا إلى أن اللجنة تبحث وضع الإستراتيجية العامة للأسرة ومنها المرأة والشباب والأطفال.

ودعا عضو البرلمان العربي هشام البغلي بلجنة الشؤون المالية والاقتصادية. إلى أن يكون هناك تركيز إعلامي لتوعية الشعوب بدور البرلمان العربي بهدف إيصال رسالة إعلامية إلى جميع الشعوب العربية بأن هناك برلمانا عربيا.

من ناحيته قال عضو البرلمان العربي احمد المليفي ان اللجنة التشريعية تعقد اجتماعاتها لإقرار النظام الداخلي للبرلمان العربي وذلك بعد اعتماد النظام الأساسي للبرلمان.

وأضاف انه كان هناك تكليف للجنة التشريعية لوضع النظام الداخلي الذي من خلاله سيمارس البرلمان صلاحياته ويحدد واجباته وواجبات الأعضاء بشأن كيفية اتخاذ القرارات وكيفية تنفيذ أعماله كبرلمان يمثل الأمة العربية. وذكر المليفي أن اللجنة ناقشت النظام الداخلي الذي سبق أن وضعته لجنة فنية مختصة وسيتم بحثه وقال انه عندما يتم الانتهاء من النظام الداخلي والموافقة عليه من اللجنة التشريعية سيرفع إلى الاجتماع العام للبرلمان اليوم الاثنين في صورته النهائية لتكون اللائحة الداخلية لأعمال البرلمان بصورة شاملة. وأكد أن البرلمان العربي أصبح حاجة ملحة في ظل التطور الديموقراطي لكل الأنظمة العربية لتحقيق تطلعات وطموحات الشعب العربي للوصول إلى حياة أفضل.

وأوضح أن من أهداف البرلمان العربي السعي لرفع رفاهية المواطن العربي بالإضافة إلى إعطائه حريته ليكون شريكا فاعلا في بناء وطنه وبناء الوطن العربي ككل. وقال المليفي ان البرلمان العربي يقرب بين الشعوب العربية لتحقيق التنمية المستدامة، موضحا أن العالم العربي يتميز بوجود كل المصادر والطاقات البشرية والمادية. وأضاف أن التكامل الذي تسعى الجامعة العربية لإنجازه يسعى البرلمان لنفس هذه الغاية من خلال الشعوب.

وأكد في هذا الإطار أهمية الإدارة الرشيدة والجيدة للاستفادة من هذه الإمكانيات لتكون الدول العربية في مصاف الدول المتقدمة من اجل شعوبها، موضحا أن البرلمان العربي يتحدث باسم هذه الشعوب ويبحث طلباتها.

● القاهرة ـ هناء السيد

الكندري: لجنة لتأسيس صندوق إغاثة الأسر السورية

المليفي: البرلمان العربي أصبح ضرورة ملحة لتحقيق طموحات الشعوب

البغلي: تركيز إعلامي لتوعية الشعوب بدور البرلمان العربي

قالت ان "التشريعية" رفضت اتهام المجلس بالتقصير والمماطلة

معصومة: الحكومة مسؤولة عن تأخير إنجاز «مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب»

د.معصومة المبارك

رفضت لجنة الشؤون التشريعية البرلمانية الاتهامات الحكومية الموجهة اليها ولمجلس الأمة بتأخير انجاز مشروع مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب، مؤكدة ان الحكومة نفسها هي المسؤولة عن هذا التأخير.

واوضحت رئيسة اللجنة النائبة د.معصومة المبارك في تصريح للصحافيين ان الجميع يدرك ان الكويت تأخرت في الموافقة على قانون مكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب، لكن لا دخل لمجلس الامة ولا اللجنة التشريعية في هذا التأخير، مشيرة الى ان الحكومة احالت المشروع الى مجلس الامة في 2013/1/28 وتسلمته اللجنة التشريعية قبل عشرة ايام بعد موافقة المجلس على احالته للتشريعية من اللجنة المالية.

وطمأنت رئيسة اللجنة وزير المالية مصطفى الشمالي الى ان «التشريعية» تدرس القانون بعناية، فلا تتهمنا بالتقصير والمماطلة في قانون ندرك اهميته لسمعة ومكانة الكويت، متوقعة انجاز القانون في الموعد الذي حدده فريق الاولويات النيابي.

وذكرت د.المبارك ان اللجنة ناقشت كذلك مقترحات تنظيم القضاء واستعرضت مذكرة مقدمة من المجلس الاعلى للقضاء، واستمعت الى رغبة وزارة العدل في تأجيل الموضوع لحين اعدادها مذكرة بالرأي على هذه المقترحات، فقررت اللجنة تأجيل الموضوع الى اجتماع مقبل.

حذر الحجرف مما يشاع حول تسريب اختبارات الثانوية العامة

شمس: «الصحية» ستحيل قانون إنشاء هيئة القوى العاملة إلى المجلس بعد سماع وجهات نظر الجهات المعنية

بين مقرر اللجنة الصحية والاجتماعية والعمل النائب هاني شمس ان قانون هيئة القوى العاملة لم يحل الى المجلس بعد، موضحا انه مازال القانون يحتاج مزيدا من الدراسة والتعديلات قبل التصويت على مداولته الثانية.

وقال شمس، في تصريح صحافي: سبق ان سمعنا رأي الحكومة في قانون هيئة القوى العاملة في الجلسة الماضية، لافتا الى ان رأي أصحاب الشركات الخاصة مهم في هذا الشأن، وان اللجنة استمعت لوجهات نظرهم في الاجتماع.

واضاف شمس ان اللجنة لم ترفع قانون هيئة القوى العاملة الى المجلس للمداولة الثانية لحين سماعها وجهات النظر من قبل الممثلين عن الحكومة.

على صعيد آخر، بين شمس ان هناك تعسفا في حق طلبة الثانوية العامة وخصوصا للصف الثاني عشر بخفض معدلاتهم لعدم تمكينهم من الدخول الى الجامعة، موضحا ان عدم قدرة الوزارة على حل أزمة القبول الجامعي قوبلت بتصعيب الاختبارات لنهاية الفصل في الثانوية العامة لخفض النسبة لدى الطلبة.

وطالب شمس وزير التربية ووزير التعليم العالي د.نايف الحجرف التحقيق في الموضوع، خصوصا ان هناك العديد من الطلبة المتفوقين عانوا من هذه القضية، وعلى الوزير وضع الحل المناسب لهذه الأزمة، محذرا مما يشاع عن تسريب اختبارات للطلبة في عدد من المناطق.

حتى لا يتعطل الوزراء عن أعمال وزاراتهم في فترات الدوام الرسمي

الفضل لتحويل جلسات المجلس إلى فترة مسائية

نبيل الفضل

رأى النائب نبيل الفضل ان فكرة الاجتماع الذي دعا اليه رئيس مجلس الامة علي الراشد جيدة وموفقة حتى يتم التباحث فيما يجري على الساحة البرلمانية، مبينا ان الراشد دعا النواب كزميل لهم بشكل ودي.

وقال الفضل في تصريح للصحافيين في مجلس الامة ان الاجتماع مهم لتقويم المسار فلا نريد ان يستمر العمل بهذه الطريقة من دون تنسيق، معتبرا ان الوضع لم يختلف عن السابق فيما يتعلق بترشيد الاستجوابات اما بالنسبة للطرح واستخدام العبارات فنحن من سيتصدى لاي تجاوز.

وتمنى ان يتم تأجيل الاستجوابات لأن الجو العام غير راض على توقيت الاستجوابات، مفضلا ان تتم مناقشة الاستجوابات في جلسات خاصة حتى لا يضيع وقت المجلس ويتم تعطيل التشريعات التي تنتظر المناقشة.

وردا على سؤال عما يثار عن وجود مؤامرة نيابية تهدف الى اسقاط سمو رئيس مجلس الوزراء في مارس المقبل، قال الفضل لا وجود لمؤامرة وهذا الكلام ضارب في الخيال ومبحر بعيدا، مدللا على عدم صحة هذا الكلام بتعدد الكتل النيابية وتباين المواقف داخل المؤسسة التشريعية.

وزاد الفضل نعم هناك تحفظات على أداء بعض الوزراء، ولكن يجب اعطاؤهم فرصة للتصحيح والاستجوابات ليست عملية ابداعية ولا يوجد فيها تميز، ولكن الحصافة تكمن في اختيار توقيت تقديم الاستجوابات.

واعتبر ان كثرة الاستجوابات تدل على سذاجة سياسية، وان الكل ينظر من زاويته الخاصة وليس من زاوية مصلحة العمل البرلماني.

وحذر الحكومة من انها ستفتح عليها باب جهنم اذا قبلت مناقشة اي استجواب تراه غير دستوري لان هذا الامر بحد ذاته انتهاك للدستور ولن نقبل به.

من جانب آخر كشف الفضل عن عزمه التقدم بمقترح لتحويل عقد جلسات مجلس الامة الى الفترة المسائية.

وقال حتى لا نعطل الوزراء عن اعمال وزاراتهم في فترات الدوام الرسمي ولا نعطل أعمال اللجان البرلمانية فساقترح عقد الجلسات من الواحدة ظهرا وحتى السادسة مساء.